واقع الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية وتحديات انعكاسها على الدول العربية

The New Strategy for Industrial Development and its Effects on the Arab Countries

د. بن عومر سنوسي، جامعة مصطفى سطنبولي- معسكر (الجزائر)*
أ. بوشالي عمار، جامعة مصطفى سطنبولي- معسكر (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 02-10-2018 تاريخ القبول: 22-12-2018 تاريخ النشر: 15-01-2019

الملخص: يؤدي التخطيط الاستراتيجي دوراً كبيراً في إعادة صياغة السياسات التنموية لمختلف القطاعات، خاصة قطاع الصناعة في المدى القريب والبعيد للدول النامية التي تطمح إلى رفع مساهمتها في الاقتصاد العالمي، خاصة مع بروز التكتلات الإقليمية والدول الناشئة التي أصبحت تهدد اقتصادياتها. كان من الضروري الخروج من سياسة التصنيع البسيطة وغير المجدية بالبحث عن العراقيل التي تحد التنمية الصناعية. غير أن أغلب الدول العربية مازالت بعيدة كل البعد عما وصلت إليه الدول الناشئة والمتقدمة. حيث ارتكزت صناعاتها على الصناعة التركيبية أو الاستخراجية (استخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز)، ولم تأخذ الصناعات التحويلية قدراً واسعاً من الاستراتيجية التنموية إلا في الصناعات الخفيفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، القطاع الصناعي، الاستراتيجية الجديدة.

Abstract: Strategic planning plays a big role to reformulate development policies in several sectors , especially in the industrial sector in the short term and long term to developing countries which aims to raise its contribution to the international economy, especially with the emergence of conglomerates and emerging countries which threat its economies .It was necessary to leave manufacturing policy and try to find the obstacles facing industrial development , however the Arab countries are still far from developed countries where its industries were based on synthetic industry or extractive industry (extraction of natural sources such as oil and gas), theses countries did not care about manufacturing industries and the development strategy in these countries included only the light industry .

Keywords: Industrial Development; Industrial Sector; New Strategy.

* البريد الالكتروني ✉: Senou_ben@yahoo.fr
** البريد الالكتروني ✉ : bouchaliomar16@gmail.com

المقدمة

بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية بنهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في الشؤون العالمـــــية إذا تبوأت مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى بقليل من الاهتمام قبل ذلك، وشكّلت نظرية التبعية أحد المداخل الأساسية المساهمة في تقديـــــم الإطار النظري التاريخي لعالم التنمية الاقتصادية. وهذا المدخل ينطلق من تفسير جديد للعلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمـــــة الرأسمالية استناداً إلى وجهـــات نظر قومية اقتصادية ترفض التفسيرات الأكاديمية السائدة في المؤسسات العلمية الغربية.

ويبرز لاحقاً الاهتمام بالتبعية التكنولوجية باعتبارها الشكل الأحدث والأكثر تعقيداً للعلاقة بين الدول النامية والنظام الاقتصادي الدولي القائم. وهذا الشكل الجديد ما أنفك يزداد أهمية ويكتسب ثقلاً أكبر في مجمل علاقة التبعية رغـــــم أنه لم يصبح الشكل الوحيد للتبعية بل ظل يتعايش مع بقـــية أشكال التبعـــــية، ولا يعنـــي ذاك قصوراً في قدرة الشكل الجديد على تفسير مجمل علاقة التبعية، قدر ارتباطه بالتطور الاقتصادي- التاريخي للبلدان النامية وانتقالها تدريجياً من شكل لآخـــــــــر في تبعيتها للعالم الخارجي، ولذلك ترتبط التبعية التكنولوجية بالأشكال الأخرى كالتبعية التجارية والمالية مكونة مجمل التبعية.

وفي سبيل تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي كان أمام الدول النامية عدة بدائل مثل استراتيجية التصنيع الموجه للصادرات، استراتيجية التصنيع الثقيل ..... الخ، ولكـــن معظمها تتبنى استراتيجية التنمية الصناعية، التي ننظر اليها على أنها الحل الأفضل الذي يلائم مع قدرات وواقع اقتصاديات الدول النامية، وتبنى اقتصاديو أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص صياغة مفاهيم وأسس هذه الاستراتيجية وآفاقها المستقبلية المتمثلة في افتراض قدرتها على اقامة هيكل صناعي قوي ومتوازن عبر التدرج في اكتساب القدرة الصناعية- التكنولوجية . وتمثل هذا التبني في اعتماد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لهذه الاستراتيجية ومن ثم حذت حذوهـــــــا معظم البلدان النامية الأخرى.

ولم يكن تطبيق هذه الاستراتيجية في العديد من الدول راجعاً إلى الرغبة في الشروع بالتنمية الاقتصادية قدر ما مثل هذا التطبيق من استجابة لعوامل ناجمة عن أوضاع اضطرارية كالحروب والكوارث أو العجز في موازين المدفوعات. وقد اقترن التطبيق في معظم الأحوال بسيادة علاقات السوق وعدم اللجوء إلى التخطيط المركزي الشامل مما جعل النمو الاقتصادي والصناعي خاضعاً لآلية السوق واقتصار الدور الحكومي على رعاية وحماية وتعزيز هذا النمو.

ازدادت في العقود الأخيرة الحاجة إلى خلق تنمية صناعية في مختلف البلدان، ولا سيما النامية منها، وذلك بسبب التطور التكنولوجي، وكذلك الطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمـــي، الأمر الذي أدى إلى ظهور صعوبات أما البلدان النامية في سعييها للتكيف مع البيئة الجديدة وتضاءلت قدراتها وقابليتها من جراد القيود التي جاءت بها قواعد التجارة الدولية الجديدة والمشروطة التي تفرضها المؤسسات التمويلية الدولية على البلدان النامية، ويؤكد الليبراليون الجدد بأنه يجب على التنمية الصناعية أن تخضع لعمل قوى السوق، وهو المعمول به اليوم لتغير هيكل المحفزات لصالح الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المجالات التي

يمتلك فيها البلد ميزة نسبية تقود إلى التصنيع والتطور التكنولوجي والنمو . ويمكن تلخيص مشكلة هذه الورقة البحثية في التساؤل الآتي: ما مدى انعكاس استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة على البلدان العربية؟

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على خصائص الصناعات العربية ومدى مساهمتها في خلق استراتيجية جديدة لتنمية صناعية.
- ابراز مكانة القطاع الصناعي في الدول العربية وأهم محددات الانتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية؛
- التعرف على مدى ارتباط القطاع الصناعي في الدول العربية بالقطاعات الأخرى.

تبرز أهمية الورقة البحثية من أنها تتناول أحد الموضوعات الهامة الخاصة في البلدان العربية في الوقت الراهن والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق التطور في العديد من جوانب الحياة، إضافة إلى أنها تعد بين قلة من الدراسات الشمولية في الجانب الصناعي ، وتكتسب الدراسة ايضاً أهمية خاصة لتناولها مسألة وضع استراتيجية جديدة لخلق تنمية صناعية تكون متوافقة مع التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي للدول العربية.

نتبع في هذه الورقة البحثية المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث نقوم باستقراء ما جاء في ابحاث وإصدارات المنظمات المهنية بخصوص موضوع البحث، للوقوف على المفاهيم المختلفة وتحليل بعض القيم الكمية والاحصائية.

1.استراتيجيات التنمية الصناعية

دفع أغلب المفكرين الاقتصاديين في القرن السابق، إلى وضع استراتيجيات تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، حيث كانت مجرد حل ظرفي للمشاكل والتخفيف منها، ولم تستطيع تحقيق الأهداف التنموية، خاصة مع ظهور التكتلات الإقليمية والعولمة.

1.1 مفهوم استراتيجية التصنيع ومبادئها

يقصد بالاستراتيجية مجموعة الأهداف الكلية للتقدم والنمو الصناعي التي تسعى المجتمعات التي تحقيقها على المدى الزمني الطويل، كما ورد في مفهوم الاستراتيجية بأنها أداة لتحقيق الأهداف الموضوعة في ضوء رؤية مستقبلية لهذا الأهداف، ونظرة فلسفية للتطور. (محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،2006، ص 163).

أما استراتيجيات التصنيع تعني ضرورة اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات الخاصة بتنمية القطاع الصناعي وضمان معدل نموه وتحقيق التناسق والترابط والتشابك بينهما وبين القطاعات الأخرى،

وبما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويسهـــم في زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الوطني عبر فترة زمنية محددة. (عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،(1986) ، ص 69)

كما لا توجد استراتيجية تصنيع صالحة لكل زمان ومكان، وإنما يتم أولاً تحديد الأهداف للقطاع الصناعي ثم يأتي بعد ذلك اختيار الاستراتيجية الملائمـــة التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف المتمثلـــة في زيادة متوسط داخل الفرد وتخفيض الضغط على ميزان المدفوعات والوصول إلى اقتصاد متنوع لديه مقومات النمو، الأمر الذي يعمـــل على تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول إلى غير ذلك من الأهداف.

وفي هذا الإطار توجد مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم أية استراتيجية سليمة للتقدم الصناعي لبلد ما وتتمثل في : (خالد مصطفى قاسم، (2006)، ص 86).

- حتمية تطابق استراتيجية التصنيع مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة وأن يتـــم صياغتها من خلال الواقع الاقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية وبحث تأخذ في الحسبان كافة المشاكل والمراحل وواقع المجتمع بصفة عامة والمجتمع الصناعي بصفة خاصة.
- أن تعكس الاستراتيجية الهدف الرئيسي الذي يمثل جوهـــر عملية التقدم الصناعـــي والذي يعد في حد ذاته حجر الزاوية الذي يتم الارتكاز عليه عند تحديد سياسات التصنيع والأهداف الخاصـــة بنمـــو فروع القطاع الصنـــاعي.
- أن تغطي استراتيجية التصنيـــع نفس المدى الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولـــة وعلى التوازي مع استراتيجيات التنمية المنفذة بقطاعات الاقتصاد القومـــي الأخرى وذلك تفادياً للاختلافات والاختناقات التي يمكـــن ان تحدث في القطاع الصناعي ومن ثمـــة ضمـــان تحقيـــق الاستمرارية للنمـــو.
- الصياغة السليمـــة للاستراتيجية الصناعية يعتمـــد إلى حد كبير على كـــل من الاختيار الموفق لنمـــط النمـــو الصناعـــي المحقق لأهداف الاستراتيجية والسياسات والإجراءات، المطلوب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف، لذلك تلجأ الدول الناميـــة إلى أسلوب التخطيط الصناعي الذي يأخذ في الحســـبان كافة الجوانب والعناصـــر اللازمـــة لتنفـــيذ الاستراتيجية الموضوعـــة ويـــراعي أوضاع القطاعات الأخرى العامـــلة في الاقتصـــاد القومـــي بخلاف القطـــاع الصناعـــي.

2.1 .التنمية الصناعية

يرى البعض أن التنمية الصناعية هي التي تشمل بالإضافة إلى النمو الصناعي التغيرات الأساسية في مجمـــل البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد التغير النوعي في الانتاج الصناعي ركيزة أساسية لتلك التغيرات. (حميدات وليد،(1997)، ص 10).

ويمكن القول أن التنمية الصناعية هي تلك الاستراتيجية التي ترتبط بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة.(العدل ، أنو عطية، (1998)، ص 174)

وترتبط التنمية الصناعية بالنمو الصناعي الذي يعرف بأنه تلك الزيادة في كمية الانتاج الصناعي الناجمة عن كفاءة استخدام مدخلات الانتاج، لذلك برزت العلاقة الوثيقة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية، إذ أن الصناعة في الوقت الراهن تمثل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد بشكل عام، لذلك لابد من التمييز هنا بين الصناعة والتصنيع، إذ أن الصناعة تشمل مجمل المنشآت في عملية استخراج المواد الأولية، إضافة إلى القيام بعملية توليد الطاقة، بينما يعبر التصنيع عن عملية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية بهدف تحديث البنية الاقتصادية، لذا يعد امتلاك الوسائل المتطورة واستخدامها في المجالات الانتاجية المختلفة احد الأهداف الأساسية للتصنيع التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التغلب على قضايا التخلف. (عبد الله محمد ناصر العاضي،(1998)، ص 07).

3.1. دور التصنيع في التنمية الاقتصادية

أدركت كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر أهمية التصنيع الذي من خلاله بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتحقق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، لذلك عمدت حكومات عديدة من هذه الدول إلى وضع سياسات حديثة في خططها التنموية، وقد حاز القطاع الصناعي على الحظ الأوفر من الاستثمارات المخططة. لذلك يمكن عرض دور التصنيع بنوع من التفصيل على النحو التالي: (عبد الله محمد ناصر العاضي، مرجع سابق ، ص 9).

- يسهم التصنيع في تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة، إذ يسود الاعتقاد لدى كثير من افراد المجتمع بأن تحقيق المن والاستقلال الاقتصادي نابع مما ينتجه القطاع الصناعي خاصة السلع الأساسية. إذا أن انتاج السلع محلياً يعزز الانتماء الوطني لدى الأفراد إضافة إلى تحقيق المكانة المرموقة بين الشعوب.
- يعزز التصنيع الزيادة في نمو الناتج المحلي الذي من شأنه ان يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، جراء تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات الصناعية.

4.1. أهداف استراتيجية التنمية الصناعية

إن صياغة استراتيجية صناعية لبلد ما هي عملية في غاية التعقيد حيث تنطوي على كثير من الجوانب، والقيود والترابطات القوية مع القطاعات الأخرى، وتحديد استراتيجية التنمية الصناعية أهداف طويلة الأجل للتقدم الصناعي وتركز على أفضليات الإنتاج الصناعي لمواجهة المنافسة الاقليمية والدولية، وتساعد على اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المصانع تجنباً لتجميد المال، وحجم الفوائد أثناء عملية التصنيع وفترة التسليم. كما تضع استراتيجية التنمية الصناعية أنظمة تقنية للمنتجات من أوزان ومواصفات ومقاييس ومعايير وشروط تصنيع ، وترسي قواعد وزيادة الأجور وقواعد مراجعة الأسعار، وعلى الحكومة أن تحدد

الحد الأدنـــــــى فقط وتترك بقـــــــية الشروط لعالـــــــم العـرض والطلـب، لأن مسـؤولية الحكومـــــــة أن تمنع الجوع عن الناس لا أكثـــــــر ولا أقل.

كما أن استراتيجية التنمية الصناعية تعظم دخول صناعات جديدة إلى مختلف القطاعات، وتساهم في تعريف المنتجات عبر السياسة الجمركية واتفاقات التبادل التجاري وضمان الصادرات، تشجيع الاستثمار الصناعي. البحاث التطبيقية داخل المصانع. وتهتـــــــم استراتيجية التنمية الصناعية بالتأهيل الإداري والتقني للأفراد والعمـــــــال، وتحديد مصروفات خاصة بالصناعة للخدمـــــات العامـــة مثل الكهرباء، محروقات النقل ووفق المفهـــــوم السابق للاستراتيجية تبرز عدة خيارات استراتيجية للتنمية الصناعية ، ترتكز أولاً على أهداف عليا منها ما يلي : (ثائر عاصم الدباغ،(1986)، ص 30) .

- الاستغلال الاقتصادي وما ينطوي عليه من إحلال الواردات وزيادة الصادرات، والعمـــــل على زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية، وتقليل العجز في الميزان التجـــــــاري، كما تنطوي أيضاً على دعـــــــم الإنتاج العسكري لزيادة القدرة الحربيـــــة كغاية لتقليل الاعتمـــــــاد على الخارج.
- الاختيار بين الصناعات الانتاجية الثقيلة أو الاستهلاكية الخفيفة ومدى انعكاس ذلك على البنيان الصناعـــــــــي وكذلك ما مـــــــدى ارتباطها بالاستغلال الاقتصادي؟
- تحقيق الرفاهية للمجتمع كغاية مرتبطة أيضاً بالاستغلال الاقتصادي وباستراتيجية الاختيار بين الصناعات، وتنطوي على رفع معدلات النمـــــــو الاقتصادي عن طريق البناء الصناعي ليزيد بالتالـــــــي معدل الدخل الحقيقـــــــي للفرد، ويرتفع ومن ثم نصيبه من المنافع السلعـــــــية والخدمـــــــية، وكذلك العمل على زيادة العمـــــالة والإقلال من حد البطالة بأنواعهـــــا وتعتبر المناطق النائية أو الأقل نموا.

كما تنطوي هذه الاستراتيجية العلـــــــيا كذلك على ربط التنمية الصناعية بالموارد المتاحة، أو ربط البناء الصناعي بأنماط الزراعة وتطورها ، وكذلك تحقيق الربحية الاقتصادية والربحية والقومية، والعمـــــــل على تنويع النشاط الاقتصادي وربط الصناعة بالســـــــوق وكذلك بالتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمـــــي ونسبياً الصعيد العالمـــــي، وغيرها من الأهداف المتباينة.

5.1. عوامل استراتيجية التصنيع الجديدة

يخضع إعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة في العصر الحالي وفي بيئة معقدة ومركبة من الأحداث الدولية، إلى عدة عوامل أهمها: (مداني جميلة ، (2014)، ص 69).

- **تباطؤ معدل النمو في الدول الصناعية:** تتعرض دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان غلى تباطؤ معدلات النمو وركود الاستهلاك في السلع.
- **زيادة حسن المنافسة الدولية:** ازدادت المنافسة بسبب ظهور الدول الناشئة في أمريكا اللاتينية (البرازيل ، المكسيك)، وفي آسيا (كوريا الجنوبية، الهند والصين)، وفي أوروبا (روسيا)، وقد سمحت هذه الدول بزيادة فرص الاستثمار فيها من قبل الدول الصناعية، وهذا راجع إلى تدنـــــــي سعر اليد العاملة فيها.

- **هيمنة الدول الصناعية** : ساهمت الدول الرائدة في التصنيع في زيادة الانتاج الصناعي بسبب توسع شركاتها عبر العالم، بما يسمى الشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة على الحصص المالية والأسهم.
- **ارتفاع اسعار المواد الأولية:** يرتفع أسعار كل من البترول، الحبوب والمواد الغذائية، نتيجة استهلاكها الكثير من طرف الدول الناشئة (الصين والهند....)، والمشاكل الجيوسياسية الدولية مثل الحروب (مشكل الشرق الأوسط والإرهاب...)، هذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع، وحث المصممين والمهندسين على البحث عن البدائل (مثل الطاقة المتجددة).
- **إصدار أنظمة تشريعية لحماية القطاعات الاستراتيجية:** تعزيز الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجودة والنوعية والسلامة والبيئة والتنمية المستدامة، وتحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية . كل هذه العوامل تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مختلف قطاعات وفروع الصناعة.

2.الاستراتيجية الجديدة لتنمية الصناعية في الدول العربية

يؤدي التخطيط الاستراتيجي دوراً كبيراً في إعادة صياغة السياسات التنموية لمختلف القطاعات، خاصة قطاع الصناعة في المدى القريب والبعيد للدول النامية التي تطمح إلى رفع مساهمتها في الاقتصاد العالمي، خاصة مع بروز التكتلات الإقليمية والدول الناشئة التي أصبحت تهدد اقتصادياتها. وكان من الضروري الخروج من سياسة التصنيع البسيطة وغير المجدية بالبحث عن العراقيل التي تحد التنمية الصناعية.

غير أن أغلب الدول العربية مازالت بعيدة كل البعد عما وصلت إليه الدول الناشئة والمتقدمة. حيث ارتكزت صناعاتها على الصناعة التركيبية أو الاستخراجية (استخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز) ، ولم تأخذ الصناعات التحويلية قدراً واسعاً من الاستراتيجية التنموية إلا في الصناعات الخفيفة.

1.2. أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية وسبل تطويرها

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية في ما يلي:

1.1.2 سبل تطوير الصناعة

يشكل القطاع الصناعي بشقيه الاستراتيجي والتحويلي قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العربي المعاصر، وهذا من خلال ما يتيحه من حيث الموارد وفرص العمـــــــــل وترقية التجارة الخارجية والتنمية المحلية والتعاون التنموي وزيادة الاستثمار العربي البيني، ويعتبر استمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل اقتصاديات الدول العربية فالصناعة تلعب دوراً مهماً في زيادة فرص العمـــــــل وتحسن مستويات المعيشة وتنويع الموارد ولتحقيق ذلك لابد من تكثيف الجهود وتظافرها وهذا لا يتحقق إلا من خلال : (مداني جميلة، مرجع سابق ، ص 109).

- تنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة إلى تسريع التنمية الصناعية بين البلدان العربية وتنفيذ اتفاقية حرية حركة السلع عربية المنشأ، وهذا من شانه توسيع أسواق المنتجات الصناعية العربية والرفع من مستوى التجارة البينية التي لا تزال متدنية قياساً بحجم التجارة الخارجية العربية.
- اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة.
- تطوير بنية أساسية مناسبة لخدمة التنمية الصناعية تساهم في توسيع العملية الصناعية وتكاملها وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.
- تنسيق وتكامل العلاقات بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية بما يساهم في زيادة القيمة المضافة والتشابكية القطاعية والاقتصادية والجغرافية.
- التوسع في الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البشرية ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية وتنمية الثقافة الصناعية لاسيما المتصل منها بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.

2.1.2 أهم التحديات القطري والاقليمي

إن أهـــــــــــــم التحديات التي تواجه الصناعة العربية بشكل عام تتمثل في تدني الوضع التنافسي لقطاع الصناعة العربية في مواجهـــــــــة الاقليميات الأخرى، فالصناعة العربية تعتبر غير متطورة في العديد من قطاعاتها أو فروعها اذا ما قورنت بالدول الصناعية المتقدمـــــــــة، ويعود ذلك إلى العديد من التحديات التي تعانيهـــــــــــــــا الصناعة العربية على الصعيدين القطري والإقليـــــــــــــــمي.

فعلـــــــــى الصعيد القطري تتمثل أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية فيما يلي : (الغربي آسيا،(2002).

- ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية، حيث كانت السياسة التجارية الحمائية في أغلب الدول العربية احدى مشاكل الصناعة العربية لما يترتب عليها من ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج العربي محلياً وعالمياً.
- ضعف العلاقات التشابكية الصناعية . حيث تعاني أغلب الصناعات العربية انخفاض درجة التشابك الصناعي (وعلى الأخص التشابكات الخلفية) ما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج، مما يترتب عليه حرمان الانتاج الصناعي من فرص النمو والتشغيل، ويؤدي إلى استنزاف الثروات الطبيعية للدول العربية دون مردود مرتفع على القيمة المضافة والنمو الصناعي المستدام.

- ضعف الالتزام بمعايير ونظم الجودة وبالمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمـــــــر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة العربية على النفاذ إلى اسواق الدول المتقدمـــــة، وكذلك تراجع قدرة الصناعة العربية على الصمود أما منافسة المنتجات الأجنبية .
- ضعف القدرة التكنولوجية العربية وعـــــــــــــــــــــــدم استكمـــــــــــال نظم التطوير الداخلـــــــــــــــــي، حيث أضحت الميزة التنافسية للصناعة العربية في الوقت الراهن تعتمـــــــــد بالدرجة الأولـــــى على قدراتـــــــــها على الابتكـــــــــــــار والإبداع على نحو متواصل، إلا أن معظـــــــــــــم الصناعات العربية اعتمدت في الابتكار على حقوق المعرفة المقدمـــــــــــــة من الشركات العالمـــــــــــــــية، وفي الوقت نفســـــــه لـــــم تهتـــــــــــــم أغلب الصناعات العربية بمـــــــــــــــراكز البحث والتطوير، الشيء الذي أدى إلى عجـــــــز الصناعة العربية. المنظمة العالمية للتجارة والســـــــوق العالمـــــــــــــــية الجديدة وتأثيرهـــــــــــما على الصناعة العربية، من بينهـــــــــا القيـــــــــــود التقنـــــــــــية على التجارة، والقيـــــــــــــود البيئيـــــــــة.
- التحدي الذي تمثلـــــــــــه التجمعـــــــــــــات الاقليمية الكبيرة ومنها الاتحاد الأوروبي، وتوسيع نطاق الشراكـــــــــة مع الاتحاد الأوروبي من خلال عملية الشـــــــــــراكة الأوروبية- المتوسطيـــــة، وكذلك توســـــــيع عضويـــــــــــــة الاتحاد الأوروبي نفســـه، وقيام تكتلات اقتصادية إقليمـــــــــية غير عربية.
- الدور التنامي للشركات غير الوطنية التي تلعب دور حاسماً في الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بما لديها موارد هائلـــــــــــــة وقدرة تساومية ضخمـــــــــــــة.
- أوجه التقدم في التكنولوجيا الصناعية والابتكار الصناعي وتأثير ذلك على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في البلدان العربية.

أما على الصعيد الاقليمي تتمثل أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية فيما يلي :

- **تماثل هياكل الانتاج والصادرات :** تعكس هياكل الصادرات العربية درجة عالية من التشابه مع اتباع معظمها سياسات التوجه الداخلي وسياسة الأنماط الصناعية التي تخدم السوق المحلي في الأساس. اضافة إلى انخفاض درجة التكامل الداخلي واللجوء إلى استيراد مستلزمات الانتاج من العالم الخارجي فلتتماثل إلى حد كبير الهياكل الانتاجية الصناعية للدول العربية النفطية، وكذلك بالنسبة إلى الدول غير النفطية.

- **تباين القواعد الانتاجية الصناعية بين الدول العربية:** يتضح من أرقام القيمة المضافة في الدول العربية التباين الكبير في حجم القاعدة الصناعية التحويلية، حيث تتركز معظم القيمة المضافة الصناعية للقطاع التحويلي في الوطن العربي في عدد محدود من الدول العربية.
- **تباين القواعد التشريعية المتعلقة بالاستثمار:** حيث يمثل هذا التباين أحد معوقات نجاح محاولات التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية وخاصة في المجال الصناعي، على اعتبار أن مواءمـــــــــــة تلك التشريعات تمثل صورة من التعاون والتنسيق تمهد بالتالي لمراحل أعلى من التكامل والاندمـــــــــــاج.

والأهـــــــــم من كل هذه التحديات يجب على الدول العربية ازالـــــــــــــــــــة كل المعوقات التي تواجه الصناعة العربية مثل ضآلة الاستثمارات الموجهـــــــــــة للتصنيع وخاصة الصناعة التحويلية، وعدم الالتزام بمواصفات ومقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج مقارنة بالدول المتقدمـــــــــــــــة اقتصادياً نظراً لتدني المستوى التكنولوجي والانتاجية في الدول العربية مما يحـــــــــــــد من قدرة الســـــــلع الصناعية العربية وخاصة في الصناعات التحويلية على المنافســـــــــــــة سواء داخل الســـــــوق العربية أو في الســـــــــوق العالمية.

2.2.مـــــــــلامح التصنيـــــع في بعض الدول العربية

لم تستطيع أغلب الدول النامية تحقيق التنمية المطلوبة، خاصة في قطاع الصناعة، ماعدا بعض الدول الأسيوية والأمريكية (الصين ، ماليزيا ، كوريا الجنوبية والمكسيك)، والتي أصبحت تسمى الدول الناشئة، وقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تجارب مختلفة في التنمية الصناعية، فمنها من أصبح نموذجاً إلى يومنا هذا، حيث سيطرت الدول المتقدمـــــــة في البداية والتحقت بها الدول الناشئة في التصنيع وهي تعد نماذج في العالم المعاصر، ومنها ما تزال في بداية التصنيع والتي لم تستطع معالجة مشكل عزوف الأفراد على الإنتاج المحلي، والذي يعود سببه إلى نقص الجودة والقدرة التنافسية لهذه المنتجات، واهتمت الدول النامية خلال القرن الماضي بصناعات مختلفة، تم التركيز عليها للخروج من دائرة التخلف، بحيث انتهجت في كل فترة، سياسات لإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتفق والتغيرات المحلية والدولية. وقد نجحت بعض الدول في تنفيذ أهداف سياساتها التنموية، وبقيت الأخرى متأخرة نظراً لسوء الاستراتيجيات ونقص الامكانيات.

(عبد المطلب عبد الحميد،(2003)، ص 64).

1.2.2 استراتيجية الأردن في التنمية الصناعية

عرف الأردن عدة سياسات تنموية شملت كل قطاعاته الاقتصادية، في ظل تميزه بالافتقار في المواد الأولية. وبالرغم من نقص الإمكانات المادية، فقد سار بخطوات كبيرة ومستمرة في التنمية الصناعية خاصة في قطاع الصحة والمتعلق بالأدوية، وظهر الاهتمام بقطاع الصناعة في الأردن في أوائل الخمسينات، من طـــــرف القطاع العـــــام، حيث تـــــــم إنشاء مشاريع صناعية في مجال

التعدين، ولنقص إمكاناته للقيام بهذه المشاريع، تـــــــم الاتجاه إلى استخراج البوتاسيوم من البحـــــــر الميت والفوسفات من منطقة الحسا، إلى جانب مشاريع أخـــــــــرى، وقد تكـــــــفل بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1955، حيث تـــــــــم إرسال خبراء لوضع تقرير يتناول الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية خاصة الصناعية. ووضع الأردن قوانين لتشجيع وتوجيه الصناعة، وكان أول مرسوم تحت رقم 27 في 1955، وقن سن الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمستوردي الآلات والتجهيزات الصناعية، والضرائب على أرباح الشركات الصناعية لمدة ثلاث سنوات من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الصناعي والشكل 1 يوضح الصناعات في الأردن.

الشكل 1: يوضح أهم الصناعات الأردنية

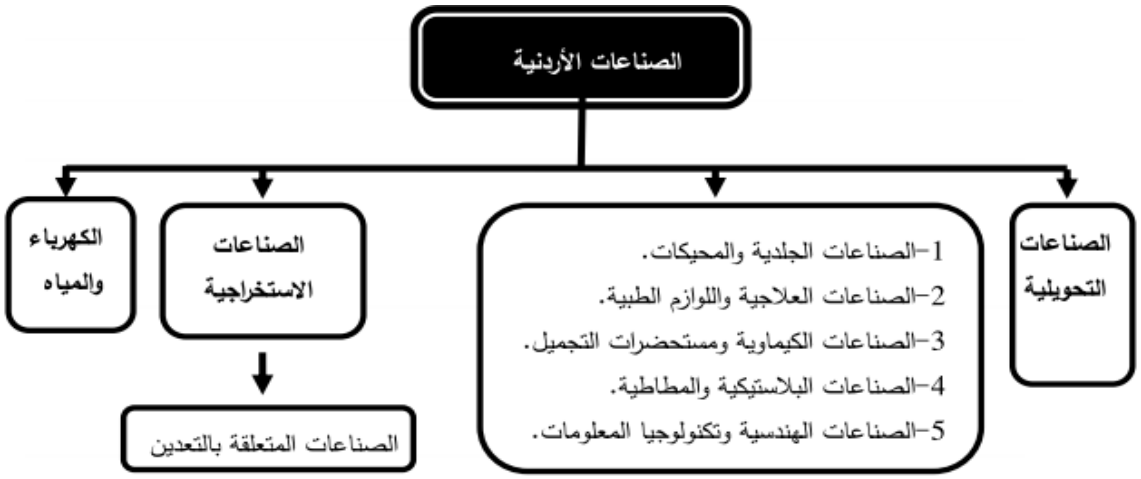

المصدر: مداني جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة الى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2014 ، ص 115

ويقوم الأردن أيضاً بإعادة استراتيجية تنموية تخص القطاعات الاقتصادية من فترة إلى أخرى محددة بخمس سنوات، إذا يعمـــــــل على وضع استراتيجية لكل قطاع اقتصادي للسنوات المقبلة. ومن الأهداف الاستراتيجية الصناعية للأردن من 2010-2014 ما يلي:

- تنمية قطاع الصناعـــــة؛
- زيادة حجم الصادرات؛
- زيادة فرص العمـــــــل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعـــــي؛
- زيادة حجـــم الاستثمـــار الكلي الصناعي.

السنة	الصناعات التحويلية %	الصناعات الاستخراجية %	الناتج الصناعي %	الناتج المحلي الصناعي %
2004	6.50	49.90	56.35	35.16
2005	5.65	55.80	61.45	37.11

2006	5.30	56.40	61.66	37.97
2007	5.00	56.10	61.10	38.08
2011	4.10	64.60	68.70	39

الجدول 1: تطور الناتج المحلي الأردني خلال فترة 2000-2011

المصدر: مداني جميلة، مرجع سابق، ص.115

يلاحظ من خلال الجدول 1 أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من سنة لأخرى، ورغم ذلك لم تصل الأردن إلى درجة التنمية الصناعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانات المادية والبشرية، وسوء الاستراتيجيات التنموية، التي تنعدم لعنصر البحث الصناعي والتكنولوجي.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فقد اهتمت الأردن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية لجلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال، والتي تسمح بإنجاز أهم المشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والجدول الموالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي خلال سنتي 2000 و2001.

الجدول 1: يوضح الاستثمارات الأجنبية والمحلية في سنتي 2010 و2011 في الأردن

البيان	2010	2011	**نسبة التغير**
الاستثمارات الاجمالية	1.661	1.023	%38.4-
الاستثمارات المحلية	1.437	729	%49.2-
الاستثمارات الأجنبية	224	295	%34.4

المصدر: مداني جميلة، مرجع سابق ، ص117

2.2.2 استراتيجية مصر في التنمية الصناعية

تتمثل أهم الصناعات المصرية وأكبرها حجماً صناعة الحديد والصلب والاسمنت والصناعات الهندسية والبتروكيماوية والصناعات الكيماوية وخاصة الأسمدة والأدوية والمنتجات البلاستكية المختلفة بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والمنسوجات، وتعد القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى والاسماعلية وأسوان من أهم المراكز الصناعية في البلاد، وتقوم مصر حالياً بتصنيع المنتجات الدوائية التي حققت جودتها درجات عالية لتصدر إلى الدول العربية والافريقية، كما نجحت الصناعات الحربية في مصر أيضاً، حيث تشرف الهيئة العربية للتصنيع على المصانع الحربية، وتصدر مصر بعض مصنوعاتها الحربية إلى الدول العربية وبعض الدول الإفريقية.

من أهم الصناعات التحويلية في مصر نجد: (ميلود وعيل ،(2014)، ص 162).

- **الصناعات الغذائية** : تعتبر من الصناعات القوية حيث تتوفر لها الموارد الخام المطلوبة وذات التكلفة المنخفضة، وتعد هذه الصناعات الاكثر انتاجاً والأعلى تحقيقاً للقيمة المضافة، فهي تمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الاجمالي وتشغل أكثر من 275 عامل.
- **الصناعة الكيمياوية والكهربائية والميكانيكية:** تمثل هذه الصناعات الأساسية لأنها تشكل القاعدة الأساسية للبناء الصناعي لما توفره من سلع وسيطة.

- **صناعة النسيج والجلود** : يعتبر قطاعاً استراتيجياً وتمثل الصناعات القائمة على القطن العمود الفقري لهذا القطاع حيث تعتبر مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية، التي تتمتع بها مصر في هذا المجال، ويعد قطاع النسيج من أكبر قطاعات التصدير وبالتالي يشكل مورداً هاماً للعملة الصعبة ، لكنه يعاني من ضعف الاستثمار فمعظم تجهيزاته تآكلت ولم يتم تجديدها .

من خلال هذه الصناعات تطمح مصر إلى وضع استراتيجية صناعية تمكنها أن تكون الدولة الصناعية الأولى من منطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا في أفق 2025 سواء من حيث مستوى الداء الصناعي أو كمصدر رئيسي للمنتجات الصناعية متوسطة التكنولوجيا، والقطاع الصناعي هو الأكثر قدرة على القيام بهذا الدور لكونه :

- يتمتع بروابط أمامية وخلفية قوية مع باقي القطاعات اقتصادية كالزراعة والخدمات.
- لديه امكانيات كبيرة لتوفير فرص العمل خاصة في الصناعات كثيفة العمالة.
- وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ان الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الصناعية، هو توفير قوة دافعة للاقتصاد المصري تكفل له تحقيق معدلات نمو كافية لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل كل عام ، ومن هنا تعتبر استراتيجية التنمية الصناعية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية تهدف إلى دفع الرخاء الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وزيادة المداخيل التي تحققها مصر ، ومن المحاور الرئيسية للاستراتيجية التنمية الصناعية في مصر : (ميلود وعيل ،(2014)، ص 162).

المحور الأول :تحقيق معدل نمو أعلى في الانتاج الصناعي من خلال تنمية الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها وسيلة لتعميق اندماج مصر في الاقتصاد الاقليمي والعالمي، وتعتبر هذه مرحلة اولى يتم تنفيذها في الأجل القصير، ويتمثل هدفها في زيادة الصادرات والعمالة، وسيكون التركيز فيها على دعم ما يوجد من صناعات تعتمد على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنخفضة المستوى، أي على الصادرات الكثيفة العمالة.

المحور الثاني : تحقيق قفزات متتالية في الانتاجية الصناعية من خلال مجموعة من السياسات والبرامج المصممة بعناية بغية الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وتعتبر هذه مرحلة ثانية متوسطة الأجل يكون هدفها تعزيز كفاءة الصناعة بإقامة المؤسسات اللازمة للتصنيع عالي الجودة، بالإضافة غلى تحسين المكون التكنولوجي في الانتاج والصادرات من خلال الانتقال إلى مرحلة التصنيع المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة.

المحور الثالث: انجاز تحول تدريجي في هيكل الإنتاج الصناعي ينتقل به من الانشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية ثم غلى التكنولوجيا المتوسطة وأخيراً إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، وهي مرحلة ثالثة وأخيرة يجري تنفيذها في الأجل الطويل ويكون الهدف منها هو بناء القدرة الابتكارية، وهي المرحلة التي يعتمد في ها الانتاج والصادرات على التكنولوجيا المتقدمة.

ومن خلال هذه الاستراتيجية تسعى مصر إلـــــــى دعـــــــــــــم الانشطة المعتمدة علـــى التكنولوجيا المتوسطة والعالية المستوى كنمط جديد للصناعة التحويلية المصرية، لكن هذا لا يعني التخلـــي عن الانشطة القائمة على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات منخفضة المستوى بل يعني ذلك تعزيـــز تنميـــة قطاعات أخرى من شأنها أن تزيد القدرة التنافسية للقطاع الصناعي على المدى الطويل .

وبناء على ذلك تقترح الاستراتيجية اضافة غلى القطاعات القائمة ان يكون هناك مزيدا من التركيـــز على القطاعات التالية :

- الآلات والمعدات الهندسية (الطاقة المتجددة).
- الالكترونيات الاستهلاكية غزيرة العمالة.
- مكونات السيارات. علوم الحياة
- التكنولوجيا الحيوية والصناعات الشعبية التقليدية.

إن الهدف الذي تتوخاه الاستراتيجية هو زيادة تنصيب الانشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوســطة في اجمالي القيمة المضافة في عملية التصنيع، فالصناعات المعتمدة على التكنولوجيات المتوسطة الداعمـــة الرئيسية للنشاط الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة ، حيث تمثل الجانب الأكبر من التكنولوجيـــات كثيفـــة المهارة المستخدمة في انتاج السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة على نطاق واسع.

وكما قلنا سلفاً أن قطاع الصناعة أهمية كبيرة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصـــري، فهو يأتي في مقدمـــــــة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضـــافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

الجدول 3: يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي لمصر بالأسعار الجارية الوحدة %

السنوات	الصناعة الاستخراجية	الفلاحة	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الخدمات
2009	14.24	13.04	15.84	7.08	45.12
2010	13.73	13.34	16.10	7.15	45.02
2011	14.22	13.86	15.76	8.36	43.27
2012	14.80	14.14	15.45	7.14	44.10
2013	7.50	13.88	14.97	16.24	43.07
2014	16.51	13.85	15.72	7.34	42.22

المصـــــــــــــــــدر: ميلود وعيل، مرجع سابق ، ص 224

3.2.2 استراتيجية التنمية الصناعية في السعودية

يحظى قطاع الصناعة في المملكة باهتمام كبير لأنه القطاع الذي يجسد ويوظف الميـــزات النســـبية للمملكة. وقد تجلى هذا الاهتمام في اعتماد مجلـــس الـــوزراء الســـعودي بـــالقرار رقـــم (35) وتـــاريخ 7/2/1430هـــــ، الاستراتيجية الوطنية للصـــناعة حتـــى عـــام 1441هـ (2020م)، حيـــث تعمـــد هـــذه الاستراتيجية غلى تفعيل دور القطاع الصناعي بما يحقق الموقع المستقبلي الذي يخططه المجتمع الســـعودي لذاته من خلال استراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني في آفاق 2020، والتي تهدف إلى تنويع القاعـــدة

الصناعية والاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية في اسعار وعائدات النفط، بما يضمن استقراراً ونمواً متوازناً لكافة المؤشرات الاقتصادية.

ومن ابرز الأهداف العامة والمحددة للاستراتيجية بحلول عام 2020 ، هو تحقيق معدلات أداء صناعي غير مسبوقة في تاريخ الصناعة المحلية، وذلك بإشراك القطاع الخاص والاستفادة من كل الامكانيات الجديدة التي تتاح له لبناء قاعدة صناعية واسعة متطورة ومتنوعة، وهذا ما يتطلب الجرأة في اتخاذ القرار الاستثماري واقتحام المجالات الجديدة، والشراكة الايجابية مع العالم الخارجي.

كما تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى تحقيق نقلة حقيقية في العديد من الجوانب منها: تطور تقنيات الانتاج تنويع المنتجات الصناعية، نقل وتوطين التقنيات المناسبة، وتطوير المهارات للنهوض بالقطاع الصناعي، كما تهدف الاستراتيجية إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة ، بالإضافة إلى بناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي، تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل الارتقاء بمستويات الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية ، تحفيز تنويع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها، بالإضافة غلى تشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية. (بن خلف عبد الكريم الهويش، (2015)، ص 2).

ومن الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية التي تبنتها المملكة ، سنحاول صياغتها في 8 محاور على النحو التالي : (المملكة العربية السعودية ،(2020)، ص 48).

المحور الأول : يتعلق هذا المحور بمنظومة البيئة الكلية للأعمال والاستثمار الصناعية والتحالفات الاستراتيجية العالمية، التي تستهدف تحسين سياسات الاقتصاد الكلي، مثل السياسات النقدية والمالية وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، من اجل تحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية وتحسين السياسة التجارية وسياسة المنافسة في الأسواق

المحور الثاني : يختص بمنظومة التجمعات الصناعية وتحفيز التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق، وتحفيز الابداع والتطوير ، ومن بين برامج التي نصت عليها الاستراتيجية ، هي برنامج للتجمعات الصناعية العنقودية ، وبرامج التجمعات الصناعية التقنية والمتقدمة، وبرنامج دعم مسارات التقنية المتقدمة وبرنامج الترويج الصناعي.

المحور الثالث: هو متعلق بمجتمع الاعمال الصناعي والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي وصلت الى أكثر من 85 % والتي اعطت رعاية خاصة من طرف المملكة، ومن بين البرامج الاستراتيجية الجديدة : برنامج دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج آليات التمويل الصناعي.

المحور الرابع : يهدف إلى انجاز شبكة العلاقات بين التطوير والابتكار والانتاج الصناعي، حيث أن الفيصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، يكمن في واقع منظومة البحث والتطوير، ومدى ارتباط أنشطة البحث والتطوير بعملية التنمية. وكذلك ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات أسواق العمل واحتياجات الصناعة.

المحور الخامس: يتعلق بمنظومة القوى البشرية والمهارات الصناعية، ومدى قدرة العنصر البشري في التعامل مع الآلات الحديثة والحفاظ عليها وإحداث التطوير عليها.

المحور السادس : يهتم بالبنية التحتية والخدمات الانتاجية والأنشطة المساندة للصناعة، والذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية، ليس فقط في المناطق الصناعية التقليدية، ولكن ايضاً في المناطق والمدن الصناعية الجديدة.

المحور السابع : يتحور على تطوير منظومة استراتيجيات وخطط عمل للقطاعات الجديدة المرشحة للتنويع الاقتصادي، حيث أن تنويع وتعميق القاعدة الصناعية هو الهدف الأساسي الذي وضعت الاستراتيجية من أجله، وعليه فقد أكدت الاستراتيجية على ضرورة الاستمرار في دعم تطوير الصناعات القائمة ، والتي نجحت في بناء ميزات نسبية وتنافسية سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وتحديداً صناعات البتروكيماويات.

المحور الثامن : هذا المحور خاص بالقيادة الفاعلة للاستراتيجية ، حيث أن انجاز تلك الاستراتيجية بكل ما تضمنته من أهداف ورؤية طموحة ، يتطلب في المقام الأول حسن وكفاءة التنظيم والإدارة وكفاية ووفرة التمويل من خلال صندوق الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2020، وحتى يمكن تنفيذ الاستراتيجية ، وإنجاز المحاور المتعلقة بها، قامت وزارة التجارة والصناعة، المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية ، بعدد من الخطوات التي تستهدف وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، فقد قامت بتطوير خطط التنفيذ لمحاور الاستراتيجية، وإنشاء برنامج وطني للتنمية الصناعية، ليكون مسؤولاً مباشراً عن تنفيذ الاستراتيجية للتنمية الصناعية.

يعتبر التحول الكبير الذي حدث نتيجة تقديم الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في المملكة من المؤشرات الهامة على تطور القطاع الصناعي ، حيث ارتفع نصيب الصناعات التحويلية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وفق الجدول التالي"

الجدول 4: يوضح المساهمة الكبيرة للقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الصناعة الاستخراجية	الفلاحة	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الخدمات
2009	42.63	3.00	10.614	10.63	32.10
2010	47.82	2.50	10.00	9.24	29.55
2011	53.16	1.96	10.13	8.12	25.82
2012	46.94	1.86	10.06	9.51	30.79
2013	44.76	1.84	10.09	11.09	31.44
2014	40.16	1.90	10.76	12.52	33.84

المصدر : ميلود وعيل ، مرجع سابق ، ص 225

4.2.2 الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر

تنوعت الصناعة الجزائرية على مرّ الزمن وأصبحت غير محتكرة على قطاع معين، خاصة مع انفتاح الدول على العالم، ودخول القطاع الخاص في عملية التصنيع بعد تخلي الدولة عن سياسة السيطرة على كل النشاط الاقتصادي، فاليوم وبعد ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الوكالتين التي

أنشأتهما الدولة من أجل مساعدة الشباب الخريجين من الجامعات في فتح ورشات ومؤسسات انتاجية، وهما وكالة تشغيل الشباب ووكالة دعم الاستثمار، حيث حققت نتائج ملموسة رغم أنها تعتبر ضئيلة بالنسبة للموارد التي تمتلكها الجزائر سواء مادية أو بشرية. *(Khelfaoui Hocine,(2015),p15)*

قبل التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة التي أعدت من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لابد من تحليل بعض النتائج المحصلة خلال فترة زمنية انتقلت فيها الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهي فترة 2000-2014.

1.4.2.2 تطور تمويل قطاع الصناعة

عرف قطاع الصناعة تمويلاً متزايداً من فترة لأخرى، لصالح المشاريع الجديدة والقديمة، وفقاً للبرنامج الخماسي الذي يحدد فيه أهم البرامج والمشاريع لتنمية كافة القطاعات، والجدول الموالي بين مقدار التمويل لفترة 2000-2014.

الجدول 5: الغلاف المالي لتمويل قطاع الصناعة في الجزائر حسب السياسات للفترة 2000-2014 (مليار دينار)

القطاع	البرنامج 2000-2004	البرنامج 2005-2009	البرنامج الخماسي 2010-2014
قطاع الصناعة	125	158	286

المصدر : برنامج التنمية للفترة الخماسية (من 2000 إلى 2014) وزارة المالية الجزائرية.

بالرغم من تحقيق الجزائر فائض مستمر على مر السنوات الأخيرة ، إلا أن قطاع الصناعة لم يأخذ المقدار الكافي لترقيته بما يتوافق مع المتغيرات الدولية، حيث يبقى القطاع في حاجة ماسة لزيادة قيمة التمويل.

2.4.2.2 تطور الاستثمار الصناعي

عرفت مختلف النشاطات الاقتصادية تطور ملحوظ بحجم الاستثمارات التي أقرتها السياسات التنموية خلال الفترة 2000-2010، حيث استفاد القطاع الصناعي بالنسبة الكبيرة من مجموع الاستثمارات نتيجة إنشاء مشاريع وتوسيعها، والجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من هذه الاستثمارات.

الجدول 6: نصيب الصناعة الجزائرية للمشاريع الاستثمارية للفترة 2000-2010

قطاعات	الزراعة	البنـــاء وأشغال	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالا ت	المجموع
عـــــــدد المشاريع	09	86	281	3	24	13	111	1	528
المبـــــالغ المالية	6.858	46.107	925.295	8.589	10.319	102.295	505.789	88.500	1.693.748

المصدر: بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء للفترات 2000-2010

3.4.2.2 مساهمات الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة 2010-2014

عرفت الجزائر بعد الاستقرار الأمني تطوراً ملحوظاً في زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتعلقت معظمها في قطاع النفط وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والجدول التالي يظهر مساهمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة خلال الفترة 2010-2014.

الجدول 7: مساهمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة

البـــــــــــــــــــــــــــــــيان	2010	2011	2014
الاستثمار الأجنبي	2.2	1.8	1.7

المصدر: تقارير تطوير الاستثمار الأجنبي للفترة 2010-2014

4.4.2.2 الصناعة وموقعها في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أدوات ترقية الصناعة وتطورها، وقد عرفت الجزائر تطور عدد مشاريع في القطاع الصناعي، والجدول الموالي يبين عدد المشاريع لمختلف القطاعات ونسبتها من مجمل المشاريع خلال عشر السنوات الماضية.

الجدول 8: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب كل قطاع للفترة 2000-2014

القطاعات	العدد	النسبة
الخدمات	167.764	46.42
البناء والأشغال العمومية	127.513	35.29
الصناعة	61.382	16.99
الفلاحة والصيد	3.774	1.04
خدمات موجهة إلى قطاع الصناعة	935	0.26
المجموع	361.368	100

Source *:Bendrimia Said, Politique De Promotion De La Pme En Algérie, Direction Générale De La Pme, Ministère De L'industrie Et De La Pme Et De La Promotion De L'investissement ,Page 4*

من خلال الجدول 8 تبين أن عدد المشاريع الموجهة لصالح قطاع الصناعة قليل جداً مقارنة مع باقي القطاعات، حيث لم يتعد 17% ، والتي لا تتناسب مع مطالب القطاع وخصائصه الكبيرة خاصة وأن الجزائر تفتقد الكثير من الصناعات التحويلية.

ومن المحاور الاستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج الخماسي 2010-2014 تضمن البرنامج الخماسي لفترة 2010-2014 الدعم المالي والمعنوي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللقطاع الصناعي بصفة خاصة حيث يهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاقتصاد خارج المحروقات: اهتمت استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - انشاء 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.
  - الحد من القيود الحالية على روح المبادرة والعمل على استمرارها.
  - تعزيز وتوفير مناخ أعمال لتحقيق التنمية في القطاع الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي.
- انشاء المركز الوطني للتنمية والمتابعة : وتهدف إلى رفع أداء التنمية الصناعية من خلال المهام الآتية :
  - تحديد قدرات الاستعانة بمصادر خارجية في الصناعة ومجال النشاط وتحديد العرض والطلب المحلي في ضوء بناء قواعد بيانات مساعدة على ذلك وهي :
  - اجراء جميع الدراسات لصالح التكامل الاقتصادي واجراء تحقيقات في جميع القطاعات الاقتصادية.
  - تطوير المعلومات والتدريب المستمر والتي تساعد على تعزيز الشركة.

5.2.2 المشروع التمهيدي للتنمية الصناعية الجديدة في الجزائر:

جاء هذا المشروع التمهيدي لإعداد استراتيجية تتوافق مع تغيرات الساحة الدولية، ومن أجل ترقية الصناعات الجزائرية إلى المستوى العالمي خاصة مع انتقال الجزائر من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث ركز المشروع على الكيفية التي تتم فيها انتقال الجزائر من مجرد مصدر للمادة الأولية إلى محول ومصدر للمواد المصنعة ونصف المصنعة، بتكنولوجية أكثر إحكام لتنتج أكثر إحكام لتنتج قيمة مضافة أكبر وهذا لمواجهة المنافسة الدولية.

ترتيب القطاعات حسب القيمة المضافة : أول خطوة في الاستراتيجية هي تحديد قطاعات النشاط الاقتصادي التي حققت أكبر قيمة مضافة، حيث أن أغلب القطاعات في الجزائر والتي تعودت على تحقيق هذه القيمة ، هي قطاعات النفط والبتروكيمياء، حيث تنتج أكبر ناتج محلي، ولكن هل الغاية من هذا الترتيب هو الاهتمام أكثر به على حساب القطاعات الأخرى، أم من أجل إنشاء وتطوير أكثر بالصناعات خارج المحروقات بالدخل المحقق منها في المستقبل والشكل الموالي يظهر ترتيب هذه القطاعات:

الشكل 2: ترتيب الفروع للقطاع الصناعي حسب المشروع التمهيدي لصناعة

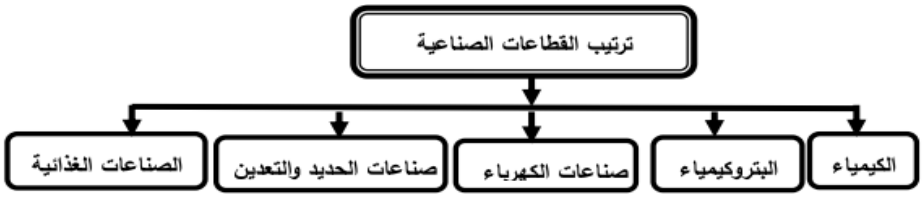

المصدر: بالاعتماد على المشروع التمهيدي للاستراتيجية الجديدة 2010-2014

مبادئ المشروع التمهيدي لترقية الصناعة: يكمن في الحث على تطوير وتنسيق الصناعات الجديدة والانتشار المكاني لها، من خلال برنامجين (برنامج المنافسة الصناعية بإشراف وزارة الصناعة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وكذا برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي) ، والشكل التالي يرتب الاستراتيجية للتنمية الصناعية الجديدة في الجزائر

الشكل 3: ترتيب الصناعات وفق الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية

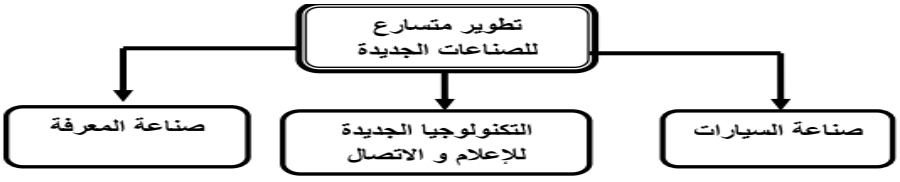

المصدر: بالاعتماد على المشروع التمهيدي للاستراتيجية الجديدة 2010-2014

الشكل 4: يوضح التنسيق بين التكنولوجيا والبحث الصناعي والتكوين والمؤسسة

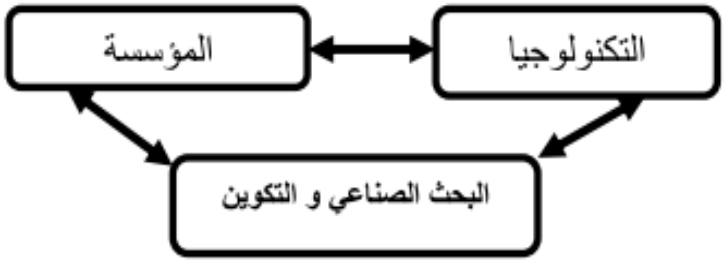

المصدر: بالاعتماد على المشروع التمهيدي للاستراتيجية الجديدة 2010-2014

محاور الاستراتيجية الجديدة 2010-2014 : أغلب الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الدول الناشئة، تعتمد على توظيف النتائج التي حققتها في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والأمني خاصة، حيث توفر الظروف الجيدة التي تسمح بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية ، والتي تصاغ بطريقة مثلى خدمة للصناعة المحلية، وقد جاءت هذه الاستراتيجية في مشروع وثيقة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية الاستثمار لفترة 2010 -2014 وهي مبينة في اربعة محاور رئيسية هي : (وثائق التنمية الصناعة الجديدة ، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار،2014)

1) **اختيار القطاعات الأكثر فعالة:** يتم اختيار القطاعات التي ينبغي ترقيتها وفق العناصر الموالية:
   - تحديد الصناعات التي تتمتع بأداء فعال في التنمية.
   - تحليل القدرة التنافسية للفروع المحددة.
   - تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع والتهديدات المستهدفة، والفرص المتاحة في السوق الدولية.
   - تفعيل الاستراتيجية الصناعة المأخوذة لهذه الاختيارات المثلة، ومتابعة العناصر لتنفيذها ومتابعتها.
2) **النشر الصناعي:** يستند الانتشار الصناعي إلى اختيارات الاستراتيجية الصناعية ، والتي تتطلب العمل على ثلاثة مستويات متناسقة هي :

   المستوى الأول: تنمية الموارد الطبيعية وتكثيفها للترويج الصناعي للصناعات الجديدة، من خلال تنمية الموارد الطبيعية واستغلال الثروات الطبيعية.

   المستوى الثاني: تكثيف الصناعات، ويكون بتشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الموجودة حالياً .

   المستوى الثالث: تشجيع الصناعات الجديدة: وتتعلق بالصناعات التي لم تكن موجودة في الجزائر، أو في بعض مناطقها، والتي تخص في العصر الحالي صناعة المعرفة وصناعة التكنولوجيا (المعلومات والاتصالات صناعة السيارات وليس التركيب)
3) **التوطين الصناعي:** يقصد به فضاء النشر الجغرافي للصناعة، عن طريق فتح المجال للانتشار القطاعات الصناعية الضرورية والتي تفتقدها البلاد، وإحداث مناطق متكاملة للتنمية الصناعية التي سيتم وضعها في مكان القرب المكاني لبناء شبكة الشركات، والهياكل التنظيمية، وتكثيف هياكل البحث والتدريب والخبرة .

4) ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أوصت وثيقة الاستراتيجية الجديدة في هذا البند بـــــ:

- تعزيز ادوات للوساطة المالية (رأس المال المخاطر، البنوك الاستثمارية، شركات التأجير المتبادل).
- إنشاء صندوق خاص لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تمديد الحوافز لجميع الاستثمارات الملموسة وغير الملموسة .
- إعادة النظر في اسعار الفائدة المصرفية لفائدة المؤسسات.
- زيادة المزايا الضريبية حيث تعطي هذه المزايا والحوافز لصالح الأولوية للصـــناعات التـــي تؤدي إلى إجراء إحلال الواردات، وتطوير الصادرات غير النفطية، أو تسهم بطريقـــة غيـــر مباشرة في انتاج التكنولوجيا أو المنتجات الجديدة التي تؤثر علـــى النمـــو الاقتصـــادية فـــي المستقبل، عن طريق الشراكة الأجنبية.

تنمية الموارد البشرية: تم اقتراح سياسة تنمويـــة للمـــوارد البشـــرية التـــي تســـاعد علـــى تنفيـــذ الاستراتيجيات وهي:

- تنويع قنوات التعليم والتدريب.
- انشاء شبكة وطنية، من مؤسسات الأعمال المرجعية ومدارس تكوينية ، ومراكز للبحوث في الاقتصاد الصناعي .
- توفير نظام جديد للحوافز والاعانات للتدريب، وهذا من خلال الاعفاء الضـــريبي لمؤسســـات التدريب.
- لابد من اشراك الشركات الاجنبية في البلاد، لتنمية القدرات وأنشطة التدريب والبحث لصالح العمالة المحلية في قطاع الصناعة.

ومن المحاور الاستراتيجية للتنمية الصناعية في الجزائر، دعم الابتكار في قطـــاع الصـــناعة عـــن طريق تعزيز قدرات الخبرة التكنولوجية ، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا بتطوير البرمجيات وتعبة المهاجرين الجزائريين المثقفين، وتشجيع الاستثمار الصناعي بتقـــديم تســـهيلات ودعـــم المشاريع الانتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا بإنشاء وكلات لترقية الاستثمار، والعمل علـــى تخفيض الفوائد البنكية للأشخاص الذين يمارسون عملية التصنيع لأجل تكثيف الصناعات في الوطن.

الخاتمـــة

تتميز الصناعة العربية بتدني مساهمتها في خلق تنمية صناعية، لكن البيئـــة الاقتصـــادية الدوليـــة، أتاحت فرصاً كثيرة للتوسع الصناعي، وتنمية الصادرات الصناعية من مختلف السلع المصنعة، وذلك عـــن طريق اقامة مصانع حديثة وكبيرة الحجم لتلبية المتطلبات الداخلية، لكن الصـــناعات التحويليـــة العربيـــة متواضعة من حيث تلبيتها للاحتياجات العربية ، وعدم التركيز على الاقتصاد المعرفي والتحديث العلمـــي لنشاطات التنمية الشاملة، وهذا راجع إلى اعتماد الدول العربية على تصدير النفط والغاز، والذي كان سبب في تراجع العوائد المالية مما أدى إلى التخلي عن العديد من المشاريع أو تأجيلها الأمر الذي أعاق مشـــكل

التنمية في هذه الدول ولم تنفذ استراتيجياتها مع زيادة حجم الانفاق على البحث والتطوير في القطاع الصناعي، وانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي، والتوجه إلى شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة.

لذا أفضت دراستنا في هذه الورقة البحثية على مجموعة من النتائج نوردها في ما يلي:

- ان القطاع الصناعي في الدول العربية مزال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب لخلق تنمية صناعية والذي يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية، وهذا لاعتماد هذه الدول عموماً، على الصناعات الاستخراجية أكثر من الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي وكمادة أولية للإنتاج والتصدير.
- تركز الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية بشكل كبير في قطاع الخدمات. مما يجعل هذه الاستثمارات لا تتوجه نحو بناء قاعدة انتاجية وصناعية متينة خاصة في الصناعة التحويلية لما تتميز به من قدرة على خلق فرص عمل تتسم بالديمومة والاستمرار. وتدني وانخفاض نسبة الانفاق والتطوير في الاقطار العربية عامة.

توصي هذه الورقة البحثية على النتائج السابقة بما يلي:

- إعطاء مزيد من الاهتمام بإنتاج السلع الوسطية والرأسمالية، مع ضرورة تقليص اعتماد القطاع الصناعي على المستوردات، مما يتطلب توجيه السياسة الصناعية نحو الاعتماد على الذات، وفقاً للاحتياجات والإمكانات ، ودعم الاستثمار وتشجيعه نحو القطاع الصناعي التحويلي لبناء الصناعات الوسيطة والرأسمالية.
- ضرورة توافر خطة اقتصادية، شاملة طويلة الأجل، هدفها الرئيس تعزيز الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي، وتعميق الترابط بين القطاعين والزراعي كان أحد العوامل الأساسية في نجاح اقتصادها.
- ضرورة الأخذ بعوامل التطوير الصناعي لتعزيز نجاح خطط التنمية.

المراجع:

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2006)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية،. ص 163.

خالد مصطفى قاسم، (2006) ،الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ، ص 86.

حميدات وليد،(1997)، التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آفاق ، المجلد 18، العدد 66، ص 10.

العدل ، أنو عطية،(1998)، التنمية الصناعية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ، ص 174.

عبد الله محمد ناصر العاضي، مرجع سابق ، ص 9.

ثائر عاصم الدباغ،(1986)، استراتيجية التنمية الصناعية المعوضة عن الواردات وانعكاسها على الواقع التكنولوجي في البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ، ص 30.

مداني جميلة ، (2014)، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة الى الواقع و الآفاق بالجزائر اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، ، ص 69.

لغربي آسيا،(2002) استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة ، ، متاح على الموقع WWW.UNESCWA.ORG.

عبد المطلب عبد الحميد،(2003)، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية ، مصر ، ص 64.

ميلود وعيل ،(2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر ، مصر ، السعودية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، ص 162.

بن خلف عبد الكريم الهويش،(2015)، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية ، مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، ، ص 2.

المملكة العربية السعودية ،(2020)، وزارة التجارة والصناعة ، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـ الموافق لعام وآليات التنفيذ، القرار الوزاري رقم 35 الصادر بتاريخ 02/2009/07 1430 ه ص 48.

Khelfaoui Hocine, La Recherche Scientifique En Algérie Entre Exigences Locales Et Tendances Internationales, Feuille D'étude Centre Interuniversitaire De Recherche Sur La Science Et La Technologie, Université Du Québec À Montréal. www.cirst.uqam.ca,

(وثائق التنمية الصناعة الجديدة ، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار،2014)